

منظمة العمل العربية

الندوة القومية حول:

التأمينات الإجتماعية للعاملين فى

قطاع الزراعة والإقتصاد غير النظامى

ورقة عمل حول:

واقع وحجم القطاع الزراعى والإقتصاد

غير النظامى ودورهما فى إقتصاديات الدول العربية

إعداد:

د. الفاتح عباس القرشى

لبنان – بيروت

4 – 6 / 10 / 2016

واقع وحجم القطاع الزراعى والإقتصاد غير النظامى ودورهما فى إقتصاديات الدول العربية

المحتويات:

- مقدمة
- خلفية عن العالم العربى
- مؤشرات مساهمة القطاع الزراعى فى إقتصاديات الدول العربية
 - الشق النباتى
 - سلاسل القيمة للإنتاج الزراعى النباتى
- الشق الحيوانى
 - سلاسل القيمة المضافة فى الشق (الحيوانى)
 - الشق الثانى من الإنتاج الحيوانى
- حجم ودور الإقتصاد غير النظامى فى الدول العربية
- تقدير الحجم والتأثير للإقتصاد غير المنظم
- إيجابيات وسلبيات الإقتصاد غير الرسمى
- خاتمة
- المراجع

مقدمة:

يلعب القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني دوراً مقدماً في الحلقة الإنتاجية (الإقتصاد الحقيقي) في كثير من الدول العربية، ويعتبر تاريخياً من النشاطات القديمة جداً لإرتباطه بصورة مباشرة بحياة الإنسان بغض النظر عن وسائل الإنتاج المتبعة فيه وتطورها، ومع إعتبار أن من موضوعات العمل الأساسية فيه (الأرض)، نجد أن حجمه وتنوعه يرتبط بالظرف المناخي للبلد المعين ومدى توفر الأراضي المناسبة والمناخ الملائم للشقين النباتي والحيواني.

في ذات الوقت يعتبر القطاع الزراعي بداية سلسلة طويلة ومتنوعة من سلاسل القيمة المضافة ويمثل أساس لكثير من الصناعات التحويلية (Manufacturing Industries) والتي تعتمد بصورة أساسية في مدخلات إنتاجها الأساسية على القطاع الزراعي، إذ تمثل مخرجاته مدخلات إنتاج أساسية للتصنيع الزراعي وما يتفرع عنه من عمليات متتالية في سلاسل القيمة المضافة أو سلاسل الإمداد المحددة.

مع إعتبار البدايات التقليدية للنشاط الإنساني ومعركته من أجل الحياة مع الطبيعة، إستعمل وسائل للإنتاج والعمل تتصف بالبدائية ومع مرور الزمن تطورت تطورت تلك الوسائل من ناحية الأداء وتسهيل العمل وتوفير الوقت والجهد، غير أن الإنتاج التقليدي المتعارف عليه بدأت بذرته مع الإنتاج الزراعي وما يتصل به وتوسع أمر الإنتاج التقليدي بوسائل التقليدية لتوفير

الغذاء وإنتاج بعض المنتجات الأخرى وإستوعب أعداد هائلة من العاملين ورغم قلة الإنتاج إلا أن المردود الإجتماعى مؤثر جداً فى بعض الدول.

وتوسع الشق (الحيوانى) مرتبط أيضاً بالوسائل التقليدية للتربية والتسمين بهدف إنتاج (الألبان واللحوم بالتتابع) وتوفير منتجات الألبان فى مراحل لاحقة مع ثقافة التقديس النسبى للثروة الحيوانية على مستوى الأفراد، وعدم السماح بدخولها عملياً فى حلقة الإقتصاد والإنتاج البضاعى.

تأثرت الأساليب التقليدية بتوسع الحاجة للمنتجات وزيادة عددية السكان وتنوع الاحتياجات مع التركيز على الكميات من أصناف محددة من الإنتاج الزراعى، وغزا البحث العلمى وإستعمال أحدث الوسائل والآليات فى مجال العمل الزراعى بشقيه وتراجع الإنتاج التقليدى نسبياً رغم إحتفاظه ببعض الميزات التفضيلية بصورة خاصة فى مجال الإنتاج العضوى، وإستمر يؤدي بعض الأدوار.

مع شيوع الإنتاج التقليدى مثل حقل القطاع الزراعى دور الحاضنة الأساسى فى بدايات الإقتصاد غير النظامى ونشاطاته المتعددة حتى بعد إنحسار القطاع التقليدى فى بعض الحالات وذلك على حساب الإقتصاد المنظم أو الرسمى، فالتأثير الإجتماعى المقلص نوعاً ما لعددية العاملين فى القطاع الزراعى يقود فى بعض الحالات الى زيادة عدد العاملين النشطين فى الإقتصاد غير المنظم خاصة مع ظواهر الهجرة الداخلية والخارجية.

ومع إعتبار أن معظم منتجات القطاع الزراعى ذات أهمية إستراتيجية من ناحية تأمينها للأمن الغذائى للسكان نجد أن منسوبى الإقتصاد غير النظامى من مشجعى الطلب على تلك المنتجات بإعتبارهم مستهلكين أساسيين، ومن الجانب الآخر نجدهم المعين الأساسى فى أغلب العمليات التحضيرية والإنتاجية حتى التسويقية لمخرجات القطاع كعمالة فاعلة، ذات طابع

موسمى فى أغلب الحالات (عمالة موسمية) أو عمالة لبعض الوقت فى حالات أخرى.

لإرتباط أمر المحورين – القطاع الزراعى بشقيه بالميزات التفضيلية وتوفر الظروف المناخية الملائمة، ولتداخل كثير من النشاط فى محور الإقتصاد غير النظامى بذات القطاع وما يفرزه من سلاسل مختلفة نستعرض كمدخل مميزات العالم العربى وبعض جوانب إمكانياته كأحد العوامل المساعدة فى تحديد الحجم للمحورين.

خلفية معلوماتية عن العالم العربى:-

1. يمثل العالم العربى بتنوع مناخاته حوالى 10,2% من مساحة العالم (1402) مليون هكتار

- الأراضى الصالحة للزراعة 197 مليون هكتار وتعادل حوالى 14,1% من المساحة الكلية.
- على إمتداد الكثير من المساحات الصالحة للزراعة أو مستزرعة تتراعى على أطراف أنهار متعددة تمثل لها شرايين ومصادر أساسية للحياة.
- تتوفر ظروف مناخية مناسبة جداً وكميات من المياه معتبرة فى بعض المساحات الصالحة للزراعة مع إعتبار وجود مساحات شاسعة جداً كصحارى جافة لا تصلح لمباشرة إنتاج زراعى ويكلف إستصلاحها مبالغ هائلة.
- أغلب السكان فى العالم العربى يعملون فى الإنتاج الزراعى.
- قوى العمل فى العالم العربى تمثل حوالى 32% من السكان فيه (حوالى 92 مليون نسمة) مع إعتبار إن أغلب المجتمعات العربية

مجتمعات شبابية، وفي بعض الدول تزداد نسبة زيادة القوى العاملة على نسبة زيادة السكان.

■ حوالي 27,2 مليون نسمة يمثلون حوالي 30% من قوى العمل في العالم العربي يعملون في القطاع الزراعي.

■ الأراضي المستصلحة (المزروعة) فعلياً تقدر بحوالي 4,9 مليون تكوينها كالاتي:-

• 2,1 % غابات (Forests).

• 22,3 % مراعى (Greazing).

■ الزراعة تساهم بحوالي 13% من الدخل الاجمالي (متوسط) الأهل في العالم العربي (رغم تركيبة إقتصاديات العالم العربي وإعتماد كثير من دوله على الصناعات التعدينية والبتروولية).

■ هنالك حوالي 64,8 مليون هكتار – غير مستعملة منها فقط 7,4 مليون تمت زراعتها باشجار طويلة العمر ومنتجة (Crop Sustainable).

■ المساحات التي تعتمد على الري المطري منتشرة في العالم العربي، وتقدر بحوالي 30,4 مليون هكتار وتعادل 53% من مجمل الأراضي ذات الإنتاج الموسمي والأراضي المروية الأخرى حوالي 9,3

مليون هيكتار (16%) من الأراضي تترك بور (Bora) وبصورة عامة 17,7 مليون هيكتار تمثل 31% تزرع محاصيل موسمية.

■ المعلومات الخاصة بتعداد السكان وقوى العمل فى سوق العمل العربى تبين بجلاء حجم القطاع الزراعى فى العالم العربى (30%) من قوى العمل فى القطاع الزراعى، وتعطى هذه النسبة مؤشر لحجم القطاع الزراعى فى العالم العربى، مع إعتبار تركيبة تلك العمالة (تتضمن الموسميين وأولئك الذين يعملون لبعض الوقت والعرضيين).

لو أخذنا مؤشر المساهمة فى الناتج الإجمالى الأهلى (المقدر بحوالى ترليون دولار فى العالم العربى بالتقريب)، نجد إن مساهمة الزراعة حوالى 6,7% ، والصناعة التحويلية ذات الصلة الوثيقة بها 9,8% ، والخدمات نسبتها عالية جداً تصل 36,8% والصناعة التعدينية 38,38%

مع ملاحظة أن بعض البلدان ذات الإمكانيات الزراعية الهائلة والتي يعتمد عليها مستقبلاً فى عمليات الأمن الغذائى العربى تساهم الزراعة فيها رغم إنخفاض الإنتاجية بنسبة عالية جداً فى الناتج الإجمالى الأهلى مثال :-

- السودان 34% بعد إن إنخفضت فى السنوات الأخيرة من معدل يزيد على الـ 38%.
- العراق 32,1%.

- سوريا 25,6 (قبل الحرب).

وفى ذات الوقت راجعنا نسبة المشتغلين فى الزراعة فى بعض تلك الدول لسوق العمل فيها نجد إن هنالك نسبة عالية جداً من قوى العمل فى تلك الإقتصاديات تعمل فى مجال الزراعة كمثل:-

- الصومال 72%.

- السودان 62%.

- موريتانيا 53,4%.

- اليمن 52,6%.

- المغرب 37%.

- مصر 30%.

- سوريا 28,3%.

كل هذه الإحصائيات تبين الحجم الهائل للقطاع الزراعى فى الدول العربية.

(1) مؤشرات مساهمة القطاع الزراعى فى إقتصاديات الدول العربية

أولاً:- (الشق النباتي)

تحدد الإحصائيات مساهمة القطاعات فى الإقتصاد بالإنتاج المباشر والمساهمة المباشرة فى الناتج الإجمالى الأهلى للبلد المعين، وقد تبين من الإحصائيات السابقة الدور المباشر للقطاع الزراعى (كمتوسط) فى إقتصاديات الدول العربية، (6,7%) وقد وضح جلياً تفاوت هذه النسبة علي

النطاق الوطني في كل قطر من الأقطار حسب تركيبة إقتصاده. وأحد مؤشرات قياس دور القطاع في التنمية الإقتصادية حجم القوي العاملة في القطاع المعني و وضح أنها في العالم العربي في القطاع الزراعي حوالي (30%) ، وتختلف أيضاً علي النطاق الوطني وتصل في بعض الدول إلي (60%)، غير إن تركيبة جل الدول العربية الإقتصادية (الإعتماد علي البترول والتعدين والبتروكيماويات) أثر علي المتوسط في المؤشرين.

– المساهمة في الناتج الإجمالي الأهلي

– ونسبة المشتغلين في القطاع من القوي العاملة مع الإشارة إلي أن بعض القطاعات التي تساهم بنسبة عالية (الصناعات البترولية والتعدين) مكلف من ناحية الإستثمارات (Capital intensive) لكنه شحيح فيما يتصل بتشغيل العمالة كعنصر يعزز الجانب الإجتماعي و السياسي في البلدان. ومعلوم إن تلك القطاعات تخضع لدرجة عالية من المكننة (Atomization) مع التوجه العام في التحديث والتطوير لوسائل الإنتاج القاصي بتطوير الوسائل (وسائل الإنتاج) وتقليل الجهد الجسماني مع تقليل إستخدام العمالة. الريف (العمالة الريفية)، يمكن أن يعتبر أحد المؤشرات التي تساعد في تحديد حجم ودور القطاع الزراعي بصورة عامة بإعتبار أن أغلب العمليات الزراعية تتم في الريف حيث توفر الأراضي الزراعية المستصلحة.

عدد السكان الريفيين في العالم العربي عام 2014م (مع إعتبار نسبة زيادة السكان سنوياً) 159219.39 ألف نسمة من جملة 391042.02 ألف نسمة (السكان) أي حوالي 40,7%.

في مؤشر سوق العمل والقوي العاملة التي تم إستعراض بعض مؤشراتها نجد إن القوي العاملة الزراعية في العالم العربي (حسب

إحصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2015م) حوالي 28571.34 ألف نسمة وتمثل حوالي 22,5% من القوي العاملة العربية كمتوسط رغم إختلاف هذه النسبة علي النطاق الوطني من بلد لآخر، حسب تركيبة الإقتصاديات الوطنية.

كل هذه الإحصائيات والمؤشرات تؤكد وتعزز الدور المباشر الكبير للقطاع الزراعي إقتصادياً و إجتماعياً. الإحصائيات المتوفرة تؤكد الدور من جهة وتشير إلي الأعداد الهائلة العاملة في القطاع الزراعي، مما يؤكد أهمية الإهتمام برعاية تلك العمالة وتوفير كل ظروف العمل اللائق لها مع التأكيد علي الأهمية المتعاظمة بضرورة شمولها بنظم الحماية الإجتماعية.

مع إعتبار قدم وعراقة مهنة الزراعة وتوارثها وإعتبارها وسيلة هامة لضمان إستمرارية الحياة.

يتضح من العرض إنه رغم المساهمة الهائلة في الناتج الإجمالي الأهلي في بعض الدول نلاحظ إن المظلة التأمينية لا تشملهم، ويزداد تحدي شمول تلك العمالة بالحماية الإجتماعية تعقيداً عندما نقف علي حجم العمالة الموسمية التي تزرع المحاصيل الموسمية بالري المطري في مساحة تصل إلي 33485,68 ألف هكتار، تعكس هذه المساحات حجم العمالة الموسمية في هذا القطاع، وأخري موسمية أيضاً تستزرع مساحة 10187,35 ألف هكتار مروية (الري الحديث الدائم).

وكلها عمالة موسمية وعرضية وعمالة عمل مؤقت وعمل جزئي مع التأكيد علي وجود نسبة قليلة عمالة مستقرة ودائمة. يجب الإشارة هنا إلي عدم تطابق المساحات وإختلاف مواقعها جغرافياً حتي داخل البلد الواحد – مطري ومروي.

ثانياً – سلاسل القيمة للإنتاج الزراعي النباتي:

لابد من الإشارة لحقيقة أن القطاع الزراعي في شقه النباتي، يسهم مساهمة مباشرة، تم إستعراض مؤشراتها، غير أنه يواصل التأثير من واقع تواصل سلاسل القيمة المضافة لتلك المنتجات، إذ تمثل منتجاته مدخلات إنتاج للقطاع الصناعي المتعدد وبصورة خاصة الصناعات التحويلية، ووحدات التصنيع الزراعي التي تمثل على النطاق العملي المجال الإستراتيجي الواعد لبعض الدول العربية.

ولتوضيح بعض تلك السلاسل الفاعلة نأخذ نموذج القطن ونستعرض في ذلك:

1. العمالة المستغلة في التحضير و الاستزاع.
2. الإنتقال إلى العملية الصناعية الأولى (فصل الشعرة عن البذرة).
3. تفرع السلسلة بعد ذلك إلى قسمين:
 - (أ) الشعرة و تذهب إلت مجال التصنيع الحيوي (الغزل).
 - (ب) تنتقل الغزول إلى مرحلة (النسيج) وتنتج الأقمشة و التريكو (الأقمشة المنتجة بدون نسيج – الإبرة).
 - (ج) تنتقل الأقمشة بنوعها إلى (التجهيز) صباغة / طباعة/ تبييض.
 - (د) تحول الأقمشة بأنواعها المتعددة إلى مرحلة تصنيع الملابس الجاهزة – التي بدورها تنتج المنتج النهائي لعدة أغراض منها:
 1. للإستهلاك النهائي (الإنساني).
 2. لمراحل إنتاج أخرى مثل صناعة الأثاث/ صناعة الأحذية/ صناعة العربات ووسائل المواصلات الأخرى.

الفرع الآخر من شجرة سلاسل القيمة (للقطن) هي سلاسل بذرة القطن.

- (أ) من الحليج تذهب البذرة إلى مرحلة هامشية لإنتاج (الزغب) فهي شعيرات دقيقة وورقية لها عدة إستعمالات.
- (ب) بعد ذلك تدخل البذرة مرحلة العصر لإنتاج زيت (بذرة القطن) وبعض الأنواع الأخرى.
- (ج) يتفرع من الأنتاج الزيت منتج آخر جانبي (الأمباز).
- (د) يدخل الأمباز من جانبه في الإنتاج العلف الحيواني متعدد الأغراض.
- (هـ) يدخل العلف في إنتاج اللحوم و الألبان وتبدأ سلسلتي تصنيع اللحوم وتصنيع منتجات الألبان المتعددة.
- (و) وبديهي إن تلك المراحل تستوعب أعداد هائلة من العاملين وتضاعف من إنتاج القيمة المضافة في كل مرحلة مما يقود إلى تسارع خطوات التنمية و مضاعفة الدخل القومي كل هذا مع أفتراض إدارة العملية من أولها إلى آخرها وفق أسس عملية والمحافظة على مستوى مناسب من الإنتاج و الإنتاجية.

(2): الشق الحيواني

لتقدير مساهمة هذا الجانب من القطاع الزراعي نستفيد من بعض الإحصائيات الخاصة ببعض أعداد الحيوانات من الكتاب الإحصائي السنوي للإحصاءات الزراعية العربية:

(المجلد رقم 35)

الرقم	النوع	جملة العدد بالآلاف 2014	متوسط العدد بالآلاف للفترة

2011 -2007			
61793.40	57,957.15	الأبقار	1
181459.32	184145.83	الإغنام (الضان)	2
4273.09	4288.03	الجاموس 4 دول	3
103345.20	91099.35	الماعز	4
15752.23	16563.83	الجمال	5
1322.80	1360.47	الخيول	6
6705.37	6632.22	بغال و حمير	

__ يضاعف للشق الحيواني (إحصائياً) الإنتاج الداجنى و أنتاج الأسماك.

الأرقام أعلاه مع يجب التوقف عند طرق التربية و رعاية الحيوان في معظم الدول العربية ذات طابع تقليدي ، مع حالات النشاط الأسمى المتوارث و الأعداد الهائلة التي تعمل في هذا النشاط بالوسائل التقليدية و المعرفة المكتسبة يمكن التوصل إلى إن هذا المحور مؤثر جداً عددياً (اجتماعياً) و إقتصادياً.

و تجدر الإشارة إلى أن هنالك تحول في هذا المحور (الشق الحيواني) في القطاع الزراعي بدا جنينياً و تطور يرتكز على العلم و البحث و التكنولوجيا في محاولات تحسين النوع، الإكثار، تحسين الإنتاجية مما قاد لتعاظم دور الشق الحيواني أكثر في إقتصاديات بعض الدول.

غير إن السائد في بعض البلدان الإنتاج التقليدي المعتمد على الرعي الطبيعي و الإنتاج العضوى المميز و أغلب العمالة في محاور الإنتاج التقليدي من تحسب ضمن العمالة في الإقتصاد غير المنظم.

سلاسل القيمة المضافة فى الشق (الحيوانى)

للإنتاج الحيواني غير الدور المباشر، تأثيرات تولد ضمن سلاسل القيمة المضافة في الصناعات والعمليات التي تتعامل مع مخرجاته، وتعطى تلك العمليات دفعة قوية للعديد من الصناعات التحويلية ذات الصلة. مع الإشارة إلى أن المخلفات للإنتاج الحيواني (الحى)، و تلك المرتبطة بالذبح كلها تمثل موضوعات عمل أخرى ترتبط بها بعض العمليات ذات الفائدة العالية في جانب الطاقة الإحيائية (Bio-energy)

_ إنتاج الكالسيوم (calcium) توفير الجلاتين المستعمل في كثير من الصناعات.... الخ غير إن أهم السلاسل:

- بعد التربية و توفير الحيوان بأعداد مناسبة و إنشغال أعداد كبيرة من العاملين في هذا المجال.
- يتم توفير اللحوم التي تقود الى:
 - صناعة اللحوم بكل أنواعها.
 - صناعات هامشية من المخلفات.
- توفير الجلود
 - صناعة الدباغة.
- توفير الجلود المصنعة.
- الصناعات الجلدية (الصغيرة و الكبيرة)

الشق الثاني من الإنتاج الحيواني

- توفير الألبان
 - صناعة منتجات الألبان المتعددة
- وهكذا نجد إن البداية في مجال تربية الحيوانات و رعايتها (الثروة الحيوانية) و رغم مشاركة أعداد هائلة من العاملين غير المشمولين في

الإقتصاد الرسمي إلا أنهم وبهذه الصفة في هذا المجال يوفروا في إطار حلقة الإنتاج موضوعات عمل لإعداد هائلة في عمل منتظم من خلال الإستثمارات التي توظف في سلاسل القيمة المشار إليها في الإقتصاد الرسمي.

هذه الحقائق تلفت النظر بالضرورة إلى التفكير في رعاية وحضانة تلك المجموعات و توفر العمل اللائق لها وخلق أسلوب تكاملي يساعدهم للتحوب كرواد ومن ثم أصحاب عمل و جزء من الإقتصاد الرسمي مع ضرورة البداية الجادة بإبتداع أسلوب يدخلهم ضمن مظلة الحماية الإجتماعية في المجتمعات المتعددة.

حجم ودور الإقتصاد غير النظامي في الدول العربية:

ماهية الإقتصاد غير النظامي:

هنالك عديد من التعريفات للإقتصاد غير النظامي، والمقصود بعدم النظام هو النشاط وبصورة عامة تضم النشاطات في الإقتصاد غير النظامي كل العاملين الذين لم يستطيعوا لسبب أو لآخر الإنخراط في الإقتصاد المنظم والنشاطات المتصلة بهم وربما يكلفهم تقنين نشاطهم الذي يمارسونه أكثر من عائدته المتوقع، وفي ذات الوقت نشاطهم هذا غير مفصول عن الأداء الإقتصادي العام للبلد المعين، فنتأجه تعرض في نفس السوق وتبحث عن إعراف المجتمع بها عن طريق السوق والمستهلكين، ويتمتع الإقتصاد غير النظامي بمرونة فائقة بطبيعته، ويسهل جداً الدخول له، ولا يحتاج لرأس مال كبير وقد يوفر بعض السلع والخدمات بأسعار زهيدة وقد يكون بعضها بجودة متدنية جداً لكن لعدة أسباب رغم رداءة جودتها تجد من يتعامل معها ويطلبها بتلك الأسعار المتدنية، وبذا نجد بعض الإعراف العملي من السوق بواسطة مستهلكيها.

عرفت المنظمة الدولية (تقرير المدير العام 1991) الإقتصاد غير الرسمى بالآتى: الإقتصاد غير الرسمى يتكون من مجموعة من الأفراد غالباً يعتمدون على أنفسهم، يستخدمون ذواتهم كمنتجين أو يوظفون أعضاء العائلة فى بعض الحالات أو بعض العمال فى حالات أخرى، يديرون وحدات صغيرة ينتجون بعض البضائع أو الخدمات التى يعترف بها السوق.

وتتسم تلك النشاطات فى الغالب بالآتى:

- إستعمال تكنولوجيا غير متطورة.
- رأس مال ضعيف.
- تأهيل أقل وإنتاجية متدنية.
- بدون ضمان إجتماعى.
- إفتقار لقواعد السلامة والصحة المهنية وظروف عمل قاسية.
- لا تأمين صحى.
- أجور متدنية.
- لا يخضعون لتسجيل ومتابعة ولا يخضعون للوائح الرسمية فى جانب تنظيم العمل.
- لا ترد نشاطاتهم بطبيعتها فى الإحصائيات الرسمية لذا لا تتوفر عنهم إحصائيات ومعلومات دقيقة. مع ذلك تقابل تلك النشاطات المتابعة الإدارية والتسجيل الإدارى فى عدة مستويات.

تعتمد العديد من الدول فى التعريف للإقتصاد غير النظامى على عدة مؤشرات أهمها:

1- عدم التسجيل.

- 2- عدد العاملين فى النشاط (بعضهم يحدد 5 وآخرين 15).
- 3- التشغيل الذاتى ودون سجل ضرائب.
- 4- عدم وجود عقود عمل.
- 5- عدم وجود تأمين صحي.
- 6- عدم وجود تأمين إجتماعي.
- 7- إستهداف الإنتاج للإستهلاك الذاتى أساساً مع بيع جزء.
- 8- العمل العمل أكثر من 12 ساعة والدخل أقل من الحد الأدنى للأجور.
- 9- العمل بدون تراخيص.
- 10- صغر حجم رأس المال المستغل.
- 11- عدم مسك دفاتر حسابية.

مع كل تلك المؤشرات يمكن القول إن العديد من الأنشطة التي يتم إنجازها علي هامش تشريعات العمل والتشريعات الإجتماعية والإدارية والضريبية الإقتصادية ولا تخضع لرقابة رسمية منظمة هي نشاطات تدخل ضمن الإقتصاد غير النظامي.

تقدير الحجم والتأثير للإقتصاد غير المنظم

تتبع نظرياً مع عدم توفر المعلومات عدة طرق للتقدير من تلك الأساليب

:

1/ أسلوب التقدير المباشر، يعتمد هذا الأسلوب علي حساب كمية الإنتاج، مع تقدير عدد العاملين في المجالات التي ينطبق عليها التعريف العام للإقتصاد غير النظامي ونشاطاته وتجميع الكميات المنتجة مع إعتبار الأعداد العاملة في النشاط المعني.

ومن عيوب هذه الطريقة المباشرة الإفتقار إلي الدقة رغم إمكانية تقارب التقديرات للواقع في بعض الحالات، الأمر الآخر هو أن هنالك بعض من نشاطات والعاملين في نشاطات الإقتصاد غير المنظم موجودون كنشاط وأعداد في منشآت الإقتصاد غير الرسمي.

ورغم عيوب هذه الطريقة إلا أنه يتبع إستعمالها في كثير من الدول.

وقد لجأنا لها في مجال تعداد المستخدمين أو العاملين في الإقتصاد غير الرسمي في معرض تحديدنا لبعض المؤشرات.

الطريقة الثانية – تعتمد علي الإحصاءات السكانية وقوة العمل (وهو ماتتبعه الطريقة الأولي) غير إنها تضيف عليه عنصر الإنتاجية/الفرد وحساب قوة العمل، وحساب الإنتاج الإجمالي الفعلي عن طريق عدد العمال وإنتاجية كل فرد.

تحتاج هذه الطريقة لحساب دقيق لإنتاجية العمل – تستعمل عملياً في الدول التي تمتلك القدرة علي توفير المعلومات المطلوبة (إستعملت في إيطاليا وبعض دول الإتحاد الأوروبي) ويستفاد من هذه الطريقة أيضاً في إطار العمل الإحصائي بإعتماد نتائج نماذج محددة Random sample ومن ثم اللجوء لبعض الإسقاطات.

الطريقة الثالثة – هي الإعتماد علي مؤشرات جزئية عن معدلات الإستهلاك الفعلي (الحقيقي) لبعض عناصر الإنتاج، مقابل الإنتاج الفعلي وتحديد الفرق الذي يمثل في جزء منه نشاط الإقتصاد غير المنظم بعد تقدير الهدر في المدخل المحدود.

– الكهرباء.

– المياه.

– مدخلات الإنتاج التي تمثل نسبة عالية في بعض السلع (70 – 80 – 85%) .

الطريقة الرابعة – الإعتماد فيها علي الناتج الإجمالي وتعتمد أكثر نماذج أسرية من مجموعتين الأولي (بشكل عشوائي) الأكثر إتفاقاً مع التركيز علي السلع الترفية ذات التكلفة العالية والمجموعة الثانية أيضاً بشكل عشوائي لكن من مجموعات ومستويات إجتماعية مختلفة وبحسب دخل كل مجموعة ومصروفها ويقارن مع مستوي الإقتصاد الكلي والدخل الإجمالي الرسمي مع الدخل المحسوب والفرق يبين حجم الإقتصاد غير الرسمي.

تعتمد هذه الطريقة علي دقة وحيادية الإختيار ومايتصل بالأمر من عددية الأسر في التعداد أو تلك المكونة للمجموعتين وهي شبيهة بعملية الإستصاء عبر الأسئلة والإستمارات ... الخ.....

إيجابيات وسلبيات الإقتصاد غير الرسمي

المقابل من سلبيات أساسية	أهم الإيجابيات الأساسية	
(1)	العمالة والتشغيل	1
- شموله على عمل غير لائق - إنعدام التأمين الصحي. - عدم الخضوع لتشريعات العمل. - الجنوح لتغذية الفساد وحمائته (الهروب من الإجراءات).	• يساعد في التشغيل ومكافحة البطالة. • تاريخياً وعملياً يمثل مجال لتفريخ أصحاب عملى . (حسب طبيعة العمل).	

<p>- عدم الخضوع للرقابة صحية وغيرها.</p>	
<p>(2)</p> <p>- زيادة العبء الضريبي على الإقتصاد الرسمى والمساعدة فى التهرب الضريبي.</p> <p>- زيادة حجم الإنفاق فى الموازنات وعدم صحة البيانات.</p> <p>- إنتاج سلع غير مطابقة للمواصفات ومدنية الجودة والسعر.</p> <p>- خلق مناسبة جائرة مع الإقتصاد الرسمى .</p> <p>- عدة آثار إجتماعية سالبة.</p>	<p>2 فى المجال الإقتصادى</p> <p>- إنتاج سلع ومواد مستهلكة من البعض.</p> <p>- مساهمة فى الناتج الإجمالى.</p> <p>- المساهمة فى توفير دخل لبعض الأفراد.</p>

حسب إحصائيات منظمة العمل الدولية إن نصف السكان فى العالم (2010) يسكنون المدن (50%) وإن نسبة عالية جداً منهم يعملون فى الإقتصاد غير الرسمى (قدرت بين 40% - 60%) من مجموع العاملين فى المدن.

وتمثل العمالة فى التجارة غير الرسمية حوالى 30 – 50% من العمالة فى النشاط الغير رسمى بالمدن مع ملاحظة إن نسبة عالية منها من العنصر النسائى.

هذه المؤشرات العالمية تقارب الوضع فى العالم العربى مع إعتبار عددية ونشاطات سكان الريف المتعاضم عددهم فى الدول النامية ومن ضمنها العالم العربى.

وللوقوف على حجم الإقتصاد غير الرسمى بصورة عامة عالمياً وإقليمياً يمكن التوقف عند الاحصاءات الآتى:-

1. أفريقيا جنوب الصحراء 60% من حجم الإقتصاد الكلى (بمتوسط 38%).

2. آسيا 40% - 60% (بمتوسط 32%) من عدد العاملين يعملون فى الإقتصاد غير الرسمى.

3. المكسيك 50%.

4. أوروبا

- إيطاليا 20%.

- فرنسا 10 – 23%.

- فنلندا 2 – 4%.

- سوريا 25-40%.

نشير هنا لمعدلات البطالة في العالم العربي والتي تصل إلى 15% وفي بعض الدول تعدت معدل 19 – 23%، ومعلوم إن هذه المعدلات تقود عملياً إلى تمدد الإقتصاد غير الرسمي في تلك الدول وفي العالم العربي بصورة عامة.

وفي ذات الوقت نجد إن عدد العاملين في القطاعات المنتجة (الزراعة / الصناعة / الخدمات).

تشمل أعداد هائلة من النشطين في الإقتصاد غير الرسمي خاصة في القطاع الإقتصادي وبصورة أخص في الريف.

ومع إستعراض سلاسل القيمة التي تم التعرض لها نجد أن هنالك أعداد كبيرة في كل المراحل تنتسب للإقتصاد غير الرسمي.

وتنعكس النسب العالية للإقتصاد غير الرسمي في المؤشرات الأخرى خاصة تلك المرتبطة بالفقر و البطالة وتدني الإنتاجية.

بعض الإحصاءات تشير إلي أن 50% من السكان في العالم العربي علي خط الفقر (\$2/ يوم) ويستغل معظم دخلهم في توفير الغذاء، مع معدلات زيادة السكان وزيادة نسب البطالة.

تشير منظمة FAO (الغذاء العالمي) إلى أن العالم العربي يعتبر أكثر الدول المعتمدة علي غذائها من الخارج (تقرير 2013م). مع ذلك تشير إحصائيات البنك الدولي إلي حقيقة أن العاملين في العالم العربي 350 مليون نسمة ويحظون بحوالي 0.3% من الدخل في العالم (تقرير 2012م).

عليه يلاحظ أنه رغم مساهمة الإقتصاد غير الرسمي عملياً مؤثرة في العالم العربي إلا إنه مع تلك المساهمة يفرز العديد من السلبيات، ويظل هدف التنظيم الجزئي للإقتصاد غير الرسمي والعاملين فيه أمر حيوي، يقضي بالتعامل مع الإقتصاد غير الرسمي كبداية لحل الكثير من المشاكل إذ لا ينبغي النظر إليه فقط كمشكلة قائمة.

خاتمة

1/ لزيادة فاعلية الأداء والإستفادة القصوي من الميزات التفضيلية للعالم العربي وتحويلها لميزات تنافسية تؤهل العالم العربي للعب دور مقدر ومقدم في عالم العولمة الطاغي يجب التناغم والعمل في إطار خطة تكاملية تعمل علي زيادة القيمة المضافة وسلاسلها المتعددة في القطاع الصناعي وربطه العلمي بالإقتصاد الزراعي مع مراعاة عنصر التخصص في كل بلد من بلاد العالم العربي (Diversification & Specialization).

2/ تعزيز دور القطاع الزراعي من خلال تفعيل أسس الترابط الزراعي/
الصناعي المتكامل إقليمياً في إطار منهج "إستدامة المشروعات" التكاملية
مما يقود عملياً إلي إستقرار العمالة وإستقطاب أعداد هائلة من العاملين في
الإقتصاد غير الرسمي.

3/ تشجيع الطلب للمنتج التكامل العربي، مع مراعاة الجودة، وتعزيز ريادة
الأعمال في إطار برنامج التنظيم الجزئي للإقتصاد غير الرسمي وإتباع
مناهج التحفيز والدعم المرتبطة بالإنتاجية لزيادة معدل النمو.

4/ إتباع سياسات إقليمية متكاملة تعزز العملية الإنتاجية وتولد وظائف
العمل اللائق وتعزز من الدور الإستراتيجي للقطاع الزراعي العربي في
إطار عمليات التصنيع الزراعي وتحرير العالم العربي بنسبة عالية من
الإعتماد في الغذاء علي الدول الأخرى وتنشيط التعامل التجاري
(العربي/العربي) وتعظيم دوره في التجارة العالمية.

المراجع:

1. المنظمة العربية للإنتاج الزراعي (المجلد رقم (35)).
2. تقرير البنك الدولي للإنتاج العالمي (2012 - 2015).
3. Real world economic Review, issue No 70.
4. "الإقتصاد غير الرسمي الواقع وآفاق المستقبل" د. الفاتح عباس القرشي. يناير 2010 - الخرطوم ضمن. ورشة عمل تطوير الإقتصاد غير رسمي لتوليد فرض الإستخدم المنتج للحد من الفقر.
5. د/ حيان سليمان. جمعية العلوم الإقتصادية سورية. "الإقتصاد الموازي والغير رسمي"
6. منظمة العمل الدولية 2016 Global supply chain dynamic بعض إحصائيات الإقتصاد غير الرسمي - أفريقيا شمال الصحراء.
7. منظمة العمل العربية المركز العربي للتأمينات الإجتماعية الحلقة القطرية. "الحماية الإجتماعية للعاملين بالقطاع غير المنظم". الإقتصاد غير الرسمي، بين التنظيم الجزئي والحماية الإجتماعية. إتحاد أصحاب العمل السوداني. د/الفاتح عباس القرشي الخرطوم 2013 .